ملخصات الكتب

المحاسبة المتوسطة

رؤية معاصرة

تأليف

الأستاذ الدكتور

سعود جايد مشكور

جامعة المثنى

الدكتور
علي نعيم جاسم
جامعة المثنى

الدكتور
ناظم حسن عبد السيد
الكلية التقنية الإدارية/ بصرة

تعرف المحاسبة بأنها لغة الأعمال التي تقوم باستخدام مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ والطرق في إدخال ومعالجة العديد من الأحداث الاقتصادية التي تحصل في منظمات الأعمال وجعلها على شكل معلومات يمكن إيصالها إلى العديد من الجهات المستفيدة في عمليات اتخاذ القرارات.

كذلك تعرف المحاسبة بأنها لغة الأعمال التي تتخصص في القياس والتوصيل وتقديم التقارير وتوفير المعلومات المالية إلى مختلف الأطراف المعنية مثل الإدارات والحكومات والمستثمرين والدائنين لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

وعلى الرغم من تنوع وتعدد عمليات اتخاذ القرارات فان هنالك عاملا مشتركا يجمع بينها ألا وهو عامل المفاضلة بين بدائل عديدة متاحة وممكنة لحل مشكلة معينة تبعا لأهداف وقياسات وتقديرات متخذي القرارات.

تتطلب عملية اتخاذ القرارات في مراحلها المختلفة تجميع وتحليل الحقائق والبيانات المحاسبية المتنوعة ذات الصلة بالقرار وخصوصا تلك التي تتعلق بالتعرف على الآثار المترتبة على إتباع كل بديل من البدائل عند اتخاذ القرار والنتائج الفعلية المترتبة على القرار أثناء وبعد تنفيذه، وهذا ما يعرف بمصطلح المعلومات، فالحصول على المعلومات واستخدامها يشكل أنشطة رئيسة لا يمكن تجاهلها في عمليات اتخاذ القرارات، وعليه تعد المحاسبة احد الأنشطة الخدمية التي تختص بتوفير معلومات كمية عن الوحدات الاقتصادية وتترجم تلك المعلومات عادة إلى مقادير ونتائج مالية تستخدم في عمليات اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين. وان هذه المعلومات المالية تمثل غالبية عناصر قائمة المركز المالي المتمثلة في الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

فالأصول تمثل منافع اقتصادية محتملة مستقبلا من موارد اقتصادية للشركة أو خاضعة لسيطرتها ومترتبة على العمليات أو الأحداث الماضية. والخصوم تمثل منافع اقتصادية ينتظر أن تضحي بها الشركة مستقبلا للوفاء بالتزاماتها الحالية تجاه الأطراف

الخارجية. ويترتب على الخصوم الالتزام بتقديم أصول أو خدمات للآخرين مستقبلا نتيجة لالتزامات الشركة الناجمة عن العمليات أو الأحداث التي وقعت بالفعل.أما حقوق الملكية فتمثل صافي حقوق المالكين للشركة وتعادل قيمة الأصول المتبقية في الشركة بعد سداد جميع الالتزامات المالية التي بذمتها لآخر.ويتم قياس حقوق المالكين محاسبيا عن طريق إيجاد الفرق بين قيمة الأصول وقيمة الخصوم وهو ما يعرف بقيمة صافي الأصول.

ان أغلب القرارت الاستثمارية والمالية والتشغيلية تتخذ على أساس ما تنتجه المحاسبة المتوسطة من معلومات محاسبية تهدف الى خدمة المستفيدين ، اذ ان هذا الجزء الجوهري من المحاسبة المالية يؤدي دوراً كبيراً في تزويد المستفيدين بمفاهيم واضحة ضمن رؤية معاصرة عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية وبالذات قائمة المركز المالي التي تعكس المركز المالي للشركة في لحظة اعدادها . ان معالجة المحاسبة المتوسطة لعناصر قائمة المركز المالي للشركة بأسلوب واضح ودقيق يجعل الاطراف ذات العلاقة على قناعة بموضوعية البيانات الواردة فيها بهدف تلبية احتياجات المستفيدين من مستثمرين ومساهمين ومقرضين وغيرهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة .

ان دراسة الانشطة الرئيسة للشركة من زاوية تعلم مفردات المحاسبة المتوسطة ، يقدم نهجاً واضحاً للمستخدم الذي يقوم بصنع القرار الى جانب التغطية اللازمة لمباديء المحاسبة المقبولة عموماً والمعايير الدولية للمساعدة في فهم المحاسبة من حيث ما يجري من الاعمال التجارية والصناعية وذلك من خلال المزج بين المفاهيم الاساسية لمباديء المحاسبة مع التطبيقات الاجرائية .

لقد اعد هذا الكتاب بأسلوب يهدف إلى تغطية جميع مفردات المحاسبة المتوسطة التي تقرر اعتمادها من قبل اللجنة القطاعية المحاسبية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وذلك لان هذا الأسلوب يوضح عملية متابعة مفردات المنهج المقرر من قبل تدريسي المادة الدراسية والطلبة والدارسين لهذه المادة على حد سواء. الأمر الذي جعل هذا الكتاب يتضمن عشرة فصول موزعة بالشكل الآتي:-

الفصل الأول: الإطار الفكري للمحاسبة : يتناول هذا الفصل التعريف بالمحاسبة ودور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات والجهات المستفيدة لهذه المعلومات والمتمثلة بالجهات الداخلية في داخل المؤسسة والجهات الخارجية والتي تضم المقرضون،الجهات الحكومية ،المحللون الماليون، والجهات الاجتماعية الاخرى) كما تم التطرق في هذا الفصل الى مستويات الاطارالنظري للمحاسبة المالية الذي يتكون من ثلاثة مستويات ، المستوى الاول الذي يتمثل بالاهداف المحاسبية والمستوى الثاني الذي يعنى بالمفاهيم المحاسبية والمستوى الثالث الذي يهتم بالارشادات التطبيقية المتمثلة بالافتراضات المحاسبية (الوحدة المحاسبية ، الاستمرارية ، القياس النقدي والدورية) والمباديء المحاسبية (التكلفة التاريخية ، وتحقق الايراد ، مقابلة الايرادات بالمصروفات والافصاح الكافي) والمحددات المحاسبية (الاهمية النسبية ،التحفظ والتكلفة والمنفعة) وفي نهاية الفصل تم التعرض الى العوامل البيئية التي تؤثر على المحاسبة وكيف تؤثر المحاسبة على بيئتها .

الفصل الثاني: الحسابات الختامية والكشوفات المالية في الشركات التجارية والصناعية: يتضمن هذا الفصل مبحثين ركز المبحث الاول على الحسابات الختامية للشركات التجارية المتمثلة بحساب المتاجرة الذي يهدف الى تحديد مجمل الربح او الخسارة المتحققة من العمليات التجارية (البيع والشراء) والذي يتم غلقه بحساب الارباح والخسائر الذي يوصلنا الى صافي الربح والخسارة ، كما تم التطرق الى قائمة الدخل التي تهدف الى تحديد ربحية الشركة وقدرتها الائتمانية وانواعها المتمثلة بقائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة (المختصرة) وقائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة وقائمة الدخل المركزة . كما وضح الفصل قائمة التغيير في حقوق المساهمين (الارباح المحتجزة) التي تمثل تسوية رصيد حساب الارباح المحتجزة من بداية السنة الى نهايتها وفي نهاية الفصل تم التعرض الى الميزانية العامة او قائمة المركز المالي التي تبين الوضع المالي للشركة في تاريخ اعدادها ، في حين تناول المبحث الثاني الحسابات الختامية للشركات الصناعية الذي يشمل اضافة الى حساب المتاجرة والارباح والخسائر وحساب التشغيل الذي يأتي اولاً ويهدف الى تحديد كلفة البضاعة المصنعة او المنتجة كما تم التطرق الى التقارير المالية المتمثلة بتقرير

التشغيل وتقرير المتاجرة وتقرير الارباح والخسائراضافة الى معالجة التلف الطبيعي وغير الطبيعي وقائمة التدفقات النقدية التي تعنى بماهية مصادر الاموال واستخداماتها من أجل السيطرة على حركة النقد في الشركة .

الفصل الثالث: أوراق العمل والتسويات القيدية : تناول هذا الفصل التسويات الجردية التي تتم في نهاية السنة المالية بعد ميزان المراجعة الاولي نتيجة لاعتماد اساس الاستحقاق ليتم بعدها التوصل الى ميزان المراجعة المعدل كما تم التطرق في هذا الفصل الى طريقة تسوية المصاريف والايرادات المقدرة لأكثر من سنة مالية

الفصل الرابع: النقدية : تناول هذا الفصل حساب الصندوق وطريقة جرده ومعالجة الفروقات النقدية فيه وكيفية العمل بصندوق النثرية كما تناول حساب البنك وكيفية اجراء المطابقة بالطرق الثلاث وتسوية الفروقات .

الفصل الخامس: الاستثمارات قصيرة الأجل: تعرض هذا الفصل الى الاستثمارات المالية القصيرة الاجل (المؤقتة) المتمثلة بالاسهم والسندات وكيفية تسجيل عملية الشراء والبيع وتقييم المحفظة الاستثمارية واجراء التحوط في نهاية السنة من خلال تكوين مخصص هبوط الاسعار وكيفية تسجيل ارباح الاسهم وفوائد السندات اضافة الى آليات الافصاح في قائمة المركز المالي عن هذه الاستثمارات .

الفصل السادس: المدينون : تطرق هذا الفصل الى التعريف بالمدينين وكيفية اظهارهم في القوائم المالية وطريقة تسجيل الديون المعدومه من السجلات في الدفاتر وطريقة شطبها وامكانية التحوط للديون المشكوك في تحصيلها من خلال تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها اضافة الى آالية معالجة الخصم المسموح به في نهاية السنة المالية

الفصل السابع: المخزون السلعي : تناول هذا الفصل التعريف بالمخزون السلعي وكيفية اظهاره في القوائم المالية وطريقة التسجيل في ظل نظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر وطرق تقييم المخزون بموجب طريقة (FIFO,LIFO، المعدل الموزون والتمييز العيني) وآلية اعتماد الكلفة او السوق ايهما اقل اضافة الى طريقة تحديد قيمة البضاعة المحترقة في حالة عدم توفر البيانات الكافية .

الفصل الثامن: الاستثمارات طويلة الأجل : تناول هذا الفصل الاستثمارات طويلة الاجل بنوعيها الاسهم والسندات وكيفية تسجيلها بنفس القيمة الاسمية او باعلى من القيمة الاسمية (بعلاوة) او بأقل من القيمة الاسمية (بخصم) وكيفية اطفاء العلاوة والخصم أثناء استلام الفوائد وطريقة بيع الاسهم والسندات قبل تاريخ الاستحقاق بالكامل او جزء منها اضافة الى طريقة التحوط لهذه الاستثمارات عند انخفاض اسعارها في نهاية السنة المالية .

الفصل التاسع: الموجودات الثابتة واندثاراتها : تناول هذا الفصل التعريف بالموجودات الثابتة وطرق اكتسابها وتسجيلها في السجلات المالية وكيفة الاستغناء عنها أواستبدالها بأصل مشابه او غير مشابه وما هو المقصود بالاندثار وطرق احتسابها وطرق تسجيلها في الدفاتر وكيفية احتساب النفاد للمصادر الطبيعية والاجراءات المتخذة في تعديل العمر الانتاجي وقيمة الانقاض وتغيير طريقة الاحتساب أضافة الى التحسينات والاضافات التي تجرى على هذه الموجودات.

الفصل العاشر: الموجودات المعنوية (الأصول غير الملموسة): تم التطرق في هذا الفصل الى تعريف الموجودات المعنوية وطرق تقسيمها وانواعها المتمثلة في (براءة الاختراع ، مصروفات التنظيم والتأسيس ، العلامة التجارية ، حقوق النشر والتأليف وشهرة المحل) وكيفية تسجيلها في السجلات وتحديد استنفاذها السنوي وتسجيلها في السجلات اضافة الى طرق تقدير شهرة المحل (طريقة التقويم الشامل وطريقة الدخل فوق العادي) وآلية الافصاح عن هذه الموجودات في القوائم المالية.

وفي الختام لا يسعنا الا ان نثمن ما قامت به وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتقديم شهادة تقديرية لمؤلفي هذا الكتاب وذلك لحصوله على أفضل كتاب لمناسبة يوم العلم 2012 الذي تقيمه الوزارة سنوياً.

يأمل المؤلفون أن يستفيد الأساتذة والطلبة والممتهنين فائدة نظرية وتطبيقية كبيرة من خلال مراجعتهم لهذا الكتاب الذي يحتوي على الفصول المشار إليها، والكمال لله وحده فان أي ملاحظات ترد للمؤلفين لا تهمل بأي حال من الأحوال وستؤخذ بمحمل الجد في الطبعات القادمة ولتطوير هذا الكتاب نحو الأفضل عسى أن يكونأحد الروافد العلمية في المكتبة العراقية بشكل خاص والعربية بشكل عام، والله الموفق.....

المؤلفون 2012